صفير يرسم صورة قاتمة للوضع اللبناني: المسؤولون مسيّرون والتاريخ سيقبّح مواقفهم

□ بيروت - «الحياة»

■ شن البطريرك الماروني نصرالله صفير هجوماً على المسؤولين اللبنانيين من دون تمييز، معتبراً أنهم «ينتظرون رأي هذه أو تلك من الدول المجاورة أو البعيدة ليعملوا به، وأصبحوا مسيّرين لا مخيّرين ولا رأي شخصياً لهم في شؤونهم وشؤون وطنهم». ورأى أن «مسؤولية قيامة البلد مما يتخبط فيه تقع على عاتق المسؤولين وهي خطيرة سيدوّنها التاريخ بمداد التقبيح والاستنكار». وبينما أشار الى «أن الصورة قاتمة»، أعرب عن أمله بتضافر الجهود للنهوض بالبلد.

كلام صفير جاء في رسالة الفصح التي وجهها الى اللبنانيين من بكركي أمس، وتضمنت ما يشبه تتمة بيان المطارنة الموارنة الذي صدر أول من أمس.

واعتبر صفير في رسالته أن «محن هذا الوطن وويلاته لا تعد ولا تحصى، وسبق لنا أن عددنا بعضها، وهي تتفاقم وتتراكم كل يوم. ونحن نرى وطننا يتفكك أمام نواظرنا، ولا نسارع الى تداركه، وانهاضه من كبوته». ورأى أن «هذه مهمة جميع اللبنانيين، وعلى رأسهم، المسؤولون من بينهم، وهذه مسؤولية تقع عليهم قبل جميع الناس، ومسؤولية خطيرة سيدوّنها التاريخ بمداد التقبيح والاستنكار».

وأشار الى أن «التفكك أصاب جميع مرافق الدولة، خصوصاً المؤسسات الدستورية منها. فلا يطلع فريق من المسؤولين برأي حتى يسارع الفريق المناوئ الى مواجهته برأي آخر مخالف.

فإذا بنا أمام دولة تشبه عربة تشد بها أحصنة من أمامها، وأحصنة من ورائها، فتبقى مكانها، بانتظار ان تذهب مكوناتها هباء منثوراً. وكل ما يعود إليها مجمّد لا حركة فيه ولا حياة. والناس يشكون ويئنون، ولا مَن يسمع، ولا مَن ينظر، ولا مَن يبادر الى انقاذ».

وتابع صفير: «لنأخذ، على سبيل المثال، الاجراءات اليومية الروتينية، التعيينات في السلك الديبلوماسي، والتعيينات الادارية، وموازنة الدولة، وانتخاب خلف للمرحوم النائب بيار الجميل، ومعاملات المواطنين العادية، هذا فضلاً عن الضائقة الاقتصادية التي تشتدّ على خناق جميع اللبنانيين، خصوصاً الطبقة الكادحة من بينهم، وهناك عدة فنادق ومطاعم اقفلت أبوابها في العاصمة، وتفرّق أصحابها وعمالها في بلدان مختلفة منها القريب ومنها البعيد».

وقال: «يتلهّى المسؤولون كل يوم بالجدل بين موالاة ومعارضة لمعرفة من هو على حق، ومن هو على باطل. ويختلفون على كل شيء: قانون الانتخاب، وتأليف الحكومة بين الثلث المعطل أو الضامن، وتأليف المحكمة الدولية بين أن يتم بموجب الفصل السادس، أو الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة، فيما خوف الاغتيالات قد أجبر الناس على الاحتماء في بيوتهم، فلا يخرجون منها إلا على كره منهم، ومفارز الحماية تسير وراءهم وأمامهم».

وأضاف: «ينتظر مجمل المسؤولين ليعرفوا ما رأي هذه أو تلك من الدول المجاورة أو البعيدة ليعملوا به، كأنهم اصبحوا مسيّرين، لا مخيّرين، لا رأي لهم شخصياً في ما يعود إليهم من شؤونهم وشؤون وطنهم. ويأتي الزائرون الرسميون، ويبدون أسفهم لما يجري عندنا، كأنهم يتفقدون حال مريض، ويذهبون ويبقى الوضع اللبناني على ما هو».

وأوضح أن «لا شك في ان اللوحة التي رسمناها عن وضعنا قاتمة، لكننا لن نفقد الأمل بتحسينها، إذا عرفنا كيف نرصّ الصفوف، ونسعى جاهدين، بتجرّد وإخلاص، في سبيل ما يعود علينا جميعاً بالخير والازدهار. وعلينا أن نضافر الجهود للنهوض ببلدنا، وسننهضه إذا عرفنا ان نشبك الأيدي، ونوحّد العمل في هذا السبيل، ذاكرين ما كان يقوله الرئيس كندي: «لا تنظر الى ما بإمكانك ان تأخذ من بلدك، بل ما بإمكانك ان تعطيه». اذذاك يبقى ويستمر ويزدهر ويكون لنا عنوان فخر واعتزاز».

موقفهم احدث إرباكاً في الوسط السياسي المسيحي

«التيار الحر»: نقاط في بيان المطارنة تترجم ممارساتنا

□ بيروت - حسن اللقيس

■ رأت أوساط مسيحية في المعارضة والموالاة ان بيان مجلس المطارنة الذي صدر اول من امس وأشار الى وجوب «تمسك لبنان بالشرعية الدولية» وبإجراء الانتخابات الرئاسية في «مواعيدها الدستورية على ابعد حد بصرف النظر عن الجدل الدستوري حول حجم النصاب»، أحدث إرباكاً في الوسط السياسي المسيحي بغض النظر عن تفسير كل طرف من الأطراف للبيان.

واعتبرت هذه الأوساط ان النواب المسيحيين في المجلس النيابي سيلتزمون بتوجهات بكركي عندما تدق ساعة الانتخابات الرئاسية وأنه سيكون من الصعوبة بمكان على أي منهم اذا ما اراد تكملة مشواره السياسي، أن يخرج عن الخطوط العريضة التي رسمتها بكركي ويمكن ان تواصل رسمها حتى موعد هذا الاستحقاق.

وفي هذا السياق، اعتبر «التيار الوطني الحر» أن «ما قصده مجلس المطارنة في بيانه هو التحذير من الفراغ وليس الدخول في عملية تفسير الدستور لتبني هذا الطرح أو ذاك».

وقال النائب ابراهيم كنعان عضو «تكتل التغيير والإصلاح» الذي يترأسه النائب ميشال عون: «لذلك يجب التمييز بين الحق الدستوري وهنا اعني عملية الحضور أو عدم الحضور، وما بين المطلب السياسي الظرفي. ونحن نضع كلام البطريرك ومجلس المطارنة في خانة المطلب السياسي الظرفي. ونحن مع بكركي في مطالبتها بتجنب الفراغ مع الحفاظ على الحقوق الدستورية».

وأضاف كنعان لـ «الحياة»: «اما دعوة بكركي الى عدم التعطيل فمن قال اننا مع التعطيل؟ نحن أول من يطالب باستعادة وتفعيل المؤسسات الدستورية. نحن ضد التعطيل على ان يكون هذا الانتخاب متوافقاً مع أحكام الدستور وأن يكون هناك احترام لضرورة التوفيق بين الإرادة المسيحية في اختيار رئيس الجمهورية وتمثيل الرئيس لرمز وحدة الوطن».

واعتبر كنعان ان «العمل وفق الدستور يحول دون الالتفاف عليه وهذا يقودنا الى القول انه لا يجوز ان تقود عملية الوصول الى الفراغ المسيحيين للقبول برئيس تفرضه عليه أكثرية لا يزال مطعون بنيابتها وقد خطفت المجلس الدستوري للحؤول دون بته بطعون نحو احد عشر نائباً خصوصاً ان رئاستي المجلس والحكومة جاءتا على قاعدة الرئيس الأكثر تمثيلاً لطائفته».

اما بالنسبة الى ما ورد في بيان المطارنة عن «السعي لإقرار قانون للانتخاب»، فقال كنعان: «هذا مطلب التيار الوطني الحر»، مشيراً الى ان هذا البند لم يكن على جدول الحوار بين رئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس كتلة «المستقبل» النيابية سعد الحريري، وإلى أن النائب عون ارسل موفداً شخصياً للرئيس نبيه بري وأبلغه بعد التشاور مع «حزب الله» وبكركي - «وكنت شخصياً أتولى التنسيق مع البطريرك، وسيد بكركي طلب ذلك من النائب الحريري خلال لقائهما الأخير- بأن قانون انتخاب جديد اصبح مرتكزاً اساسياً للعمل على حل الأزمة».

وعن تفعيل الحوار داخل المؤسسات، قال كنعان: «اللافت في هذا البند ان بيان المطارنة توجه الى الفريقين ويقول للفريق الأول انه يجب ان يعقد المجلس النيابي وهنا يتوجه الى رئاسة المجلس ويتوجه الى الأكثرية بالقول: «انه لا يجوز الانقلاب على الصلاحيات خارج اطار الدستور».

ورأى ان بعض ما ورد في مقدمة البيان يلتقي مع توجهات التيار الوطني الحر «بشكل كامل لكونه يؤكد موقفه الثابت سواء في وجه مشاريع التجزئة والكانتونات او دور المسيحيين في حفظ وحدة لبنان أو القول ان المنطقة مقبلة على تطورات خطيرة طالما حذر التيار منها او وجوب المحافظة على انفتاح لبنان وتعدديته».

وقال: «هذا نهجنا وهذا عملياً الذي جعلنا نقبل على التفاهم مع الآخر وليس الانغلاق والتقوقع وكنا سباقين للانفتاح وهنا تاتي ورقة التفاهم مع «حزب الله»، وهذه الاستراتيجية تندرج في الحفاظ على الوجود المسيحي ولا أعرف كيف يفسر تفاهمنا مع «حزب الله» غير انه انفتاح على الآخر».

وأكد كنعان ان التزام «التيار الوطني الحر» وهدفه «كانا منذ البداية وقف الممارسات غير الديموقراطية بينما امتنع اطراف آخرون عن هذا «الالتزام الصريح»، وقال ان تكتل التغيير والإصلاح «كان اول من رفض التمحور وكان ضد التحالف الرباعي عند تأسيسه وانهياره لأن قيامه لم ينتج سلطة لديها رؤية ولكنه كرس المحاور وتقاسم السلطة». وأضاف: «عندما خرجنا عن هذا التحالف كنا رافضين تغليب اولويات خارجية على اولويات لبنانية».

وعن احترام المواثيق الذي جاء بيان المطارنة على ذكره، قال كنعان: «هذا في صلب اداء التيار الوطني الحر لأننا خرجنا عن تحالف كرس المحاور الإقليمية وما التناقض الذي تضمنه البيان الوزاري حول التزامات متناقضة إلا الدليل القاطع على تكريس التمحور».

وذكر كنعان بأن العماد عون كان «أول من طالب بالمحكمة ذات الطابع الدولي»، اضافة الى ان التيار «هو الحزب الوحيد الذي اعلن جهاراً انه سيصوّت على المحكمة فور طرحها في المجلس النيابي».

20070406-0008-2

مؤتمر لأهالي المخطوفين في ذكرى ١٣ نيسان

□ بيروت - «الحياة»

صور المخطوفين بين الاحضان وعلى مقاعد قاعة نقابة الصحافة (علي سلطان)

■ اعتلت صور المفقودين والمخطوفين اللبنانيين أمس، كراسي قاعة نقابة الصحافة في بيروت، إلى جانب أهاليهم الذين شاركوا في المؤتمر الصحافي الذي دعت إليه «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، لمناسبة ذكرى ١٣ نيسان (أبريل) تاريخ انطلاق «الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥.

وسأل نقيب الصحافة محمد البعلبكي الله أن «يجنب لبنان حرباً أخرى، تندلع بسبب ما نواجهه من أزمة سياسية بالغة التعقيد».

ومن جهتها، تلت رئيسة اللجنة وداد حلواني بياناً باسم الأهالي اعتبرت فيه أن «الذين دمروا وخطفوا وقتلوا، حازوا ليس على براءات ذمة وحسب، إنما على امتيازات مدّعين انهم انتقلوا من منطق الحرب إلى منطق السلم. وقالت إن الذين تسببوا بالأمس وحتى اليوم بمآسينا وتنكروا لحقوقنا، حفظاً لكراماتهم التي هي أساس السلم الأهلي، لا يجدون اليوم حرجاً في الانقضاض على المجتمع برمته في حجة الدفاع عما يرونه حقاً، وتالياً حق المعرفة الذي ثابرنا في طلبه»، مضيفة أن «الأهالي بانكفائهم هذا، يناشدون المواطنين كافة، أن يتبنوا الصور التي تركوها لهم، أن يتبنوا مطلبهم، أن يعلنوه مطلباً وطنياً. وأملهم في ذلك ان تتحول اللجنة قريباً وقريباً جداً من حركة مطلبية الى حركة وطنية، حركة تتطلع أولاً الى الاندماج في مشروع وطني راسخ في عدالته وإنصافه، وهدفه الأول إبعاد كل مكابر ممن تلطخت يداه بالدم عن المناصب العامة».

المجلس الشيعي يحذر من تدويل الأزمة ومزيد من التأزيم

□ بيروت - «الحياة»

■ أعرب المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عن قلقه «الكبير أمام استمرار محاولة ضرب مرتكزات الوفاق الوطني والميثاق الذي حدد الثوابت الكبرى المعبرة عن صورة لبنان ومكوناته وأدوارها وتكاملها مع بعضها البعض لتعكس صورة العيش المشترك ولا تناقضها وتتجاهل مخاطر القفز فوقها بما يهدد استقرار كيان الوطن، ومما فتح شهية البعض لإعادة الحديث الانقلابي الذي يشتم منه عودته إلى المنطق الانقسامي نفسه الذي وقف اللبنانيون في وجهه ودفعوا الكثير للوصول إلى ميثاقهم الوطني وترجمته الدستورية».

وأكد المجلس بعد اجتماعه الدوري برئاسة نائب رئيسه الشيخ عبد الأمير قبلان أمس، «حرصه الدائم على تحديد وجهة المسلمين الشيعة كمواطنين ملتزمين بخيار كون لبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه، يعتزون بهذا الانتماء وبتاريخهم وتراثهم النضالي مدافعين صادقين عن وحدته وحريته وتحرير أرضه وانتمائه، يعملون بروح الميثاق ونص الدستور»، محذراً من «التجاوز الواضح لنص الميثاق والدستور وتجاهل حضور مكون أساسي في السلطة التنفيذية واستمرار فريق في محاولة الاستئثار والسير بالبلد خارج منطق التوافق الميثاقي، إذ لم يكتف بهذا الأمر بل تجاوزه في محاولة لضرب أم المؤسسات الدستورية والأصول التي ترعى عمل المجلس النيابي والاعتداء على دور رئيسه بما يكرس منطق الفوضى السياسية والدستورية التي في حال استمرارها والإمعان بها تدخل لبنان في المجهول».

ودعا المجلس «الجميع إلى العودة السريعة لمنطق الوفاق والدستور والالتزام بهما»، معتبراً أن «استمرار الوضع القائم سيؤدي إلى تصعيد المطالبة وأشكالها لإعادة الأمور إلى نصابها الوطني، بما يخدم مصالح كل اللبنانيين التي تتأمن من خلال العودة إلى حوار حقيقي وجدي بدعم عربي مباشر».

وأكد المجلس «موقفه من أن المحكمة ذات الطابع الدولي مطلب لبناني عام وليست لفئة من دون أخرى، وينبغي إقرارها وفقاً للآلية الدستورية، وان السعي إلى تدويل الأزمة اللبنانية بذريعة طلب إقرار المحكمة ذات الطابع الدولي في مجلس الأمن لن يجلب على لبنان سوى المزيد من التأزيم»، منوهاً بدور الجيش اللبناني الوطني وتمسكه بعقيدته التي هي في صميم اتفاق الطائف»، كما أشاد بـ «نتائج القمة العربية التي عقدت في الرياض وبدور خادم الحرمين الشريفين في إنجاحها، ويرى أن التقارب العربي - العربي وإزالة عوامل التفرقة بين القادة والحكام العرب يعزز الموقف العربي في وجه الضغوط الأميركية والإسرائيلية».

ورأى أن «تأكيد العرب حق العودة للأشقاء الفلسطينيين وتمكينهم من إقامة دولتهم العادلة على أرض فلسطين إنما هو الأساس للاستقرار في المنطقة بكاملها».

اتصالات علنية

تتمة الصفحة الأولى

عباس ان السلطة تضع اللمسات الاخيرة على «اسلوب اطلاق» الصحافي المخطوف، متعهدا «الافراج عنه باي اسلوب»، في اشارة الى التفاوض او استخدام القوة. (راجع ص ٤ و٥)

وخلال اللقاء، نقل بيسميكر لهنية شكر الحكومة البريطانية لجهوده وحكومته من أجل انهاء خطف جونستون، معربا عن امله في ان يتم ذلك «في اسرع وقت ممكن».

وقال الديبلوماسي باللغة العربية للصحافيين بعد الاجتماع الذي قوبل بانتقاد اسرائيلي، ان الجانب البريطاني هو الذي طلب الاجتماع للبحث في هذه المسالة الانسانية المهمة جدا. وخففت القنصلية البريطانية من اهمية اللقاء الذي «يناقش فقط حادث الخطف» و«غايته محض انسانية»، في حين شددت الخارجية البريطانية على ان الاجتماع «لا يشكل تغييرا في سياستنا في ما يتعلق بالاتصالات السياسية مع عناصر حماس».

ويعد اللقاء العلني الاول من نوعه بين قيادي من «حماس» وديبلوماسي بريطاني تطور لافتاً، لأنه يشكل خروجا عن سياسة الاتحاد الاوروبي الذي يضع الحركة على «لائحة الارهاب»، وخروجا عن موقف اللجنة الرباعية الدولية التي فرضت حصارا على حكومة «حماس» الاولى ولاحقا على وزراء الحركة في الحكومة الحالية، واشترطت لرفعه استجابة الحركة لشروطها الثلاثة القاضية بالاعتراف باسرائيل وبالاتفاقات الموقعة معها وبنذ العنف.

وكما كان متوقعا، اثار اللقاء حفيظة اسرائيل حيث صرح مسؤول رفيع المستوى بأن الاجتماع يقوض المساعي الاميركية والاسرائيلية لعزل الحركة الاسلامية، وقد يبعث برسالة لـ«حماس» بانها قد تحقق مكاسب من الناحية الديبلوماسية اذا خطف أجانب.

ورغم تقليل بريطانيا من شأن اللقاء، الا ان مصدرا في «حماس» كشف ان العلاقات بين الحركة ولندن وصلت إلى مرحلة متقدمة جداً. واوضحت ان لقاء هنية وبيسميكر ليس الأول بينه وبين مسؤولين بريطانيين، لكنه أول لقاء يتم في العلن، موضحة أن هنية سبق ان التقى مسؤولين بريطانيين، بناء على رغبتهم.

وكانت «الحياة» انفردت قبل نحو ستة أشهر بنشر معلومات مفادها أن مسؤولاً سياسياً رفيعاً في القنصلية البريطانية يعمل مساعداً لبيسميكر التقى عدداً من قياديي «حماس» ونوابها في المجلس التشريعي خلال خمس زيارات لغزة في اعقاب فوز الحركة الساحق في انتخابات التشريعية مطلع العام الماضي.

وبدا امس ان زيارة الديبلوماسي البريطاني اعطت دفعا جديدا لجهود اطلاق الصحافي المخطوف، اذ كشف عباس امام عشرات الصحافيين الفلسطينيين الذين نظموا اعتصاما احتجاجيا حاشدا امام مقره في غزة امس، أن السلطة الفلسطينية تضع اللمسات الاخيرة على أسلوب تحرير جونستون بالتعاون مع هنية ووزير الداخلية هاني القواسمي، رافضا الافصاح عن طبيعة هذا الاسلوب وان كان من خلال استخدام القوة، او التفاوض مع الخاطفين كما كانت يحدث دائما لدى خطف اجانب في غزة.

من جانبه، أعرب الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد عن اعتقاده بأن الاطراف تتحرك على طريق حسم المسألة، لكنه قال ان هناك حاجة لمزيد من الوقت لاطلاق الصحافي حياً وسالماً من دون اللجوء الى القوة، موضحا ان الجهات المعنية تناقش كل الخيارات.

المقاتلون العرب

تتمة الصفحة الأولى

اللواء وحيد أرشد نفى مشاركة قوات حكومية في المعارك. وأوضح أن المقاتلين العرب لم يتورطوا فيها، معتبراً ان ذلك «يعكس الخلافات الحادة في صفوف المسلحين الأجانب».

وأشار محللون الى ضلوع الجيش الباكستاني في القتال، ورأوا ان «الرئيس مشرف لا يريد الإعلان رسمياً عن مشاركة القوات الحكومية، في ظل تركيزه على تقرير أوردته شبكة «أي بي سي نيوز» الاميركية أول من أمس، أفاد ان جماعة «جند الله» البلوشية الإيرانية تتلقى دعماً من الاستخبارات الأميركية لتنفيذ نشاطات معادية لإيران، انطلاقاً من اقليم بلوشستان الباكستاني».

وأكدت وزارة الخارجية الباكستانية أمس، عدم وجود هذه الجماعة في بلوشستان وتعاون إسلام آباد مع طهران لإنهاء «العمليات الإجرامية والإرهابية التي تهدد أمن البلدين»، مشددة على أن باكستان لن تسمح «تحت أي ظرف» باستخدام أراضيها لتنفيذ عمل معادٍ لإيران.

بلير

تتمة الصفحة الأولى

لاريجاني استبعاده تماما اي تعليق لعمليات تخصيب اليورانيوم امتثالا لمطالب مجلس الامن الدولي.

وأعلن علي أكبر ولايتي الممثل الخاص للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي ان إيران حققت «أهدافها» في قضية البحارة البريطانيين، مؤكداً ان لندن وجّهت الى طهران رسالة اعتذار. وتابع ولايتي ان إيران «اشترطت الاعتراف بانتهاك (مياهها الاقليمية) وتقديم اعتذارات. وعشية الافراج عن البحارة، بعث رئيس الوزراء البريطاني برسالة اعتذار» الى طهران.

واضاف ولايتي: ان «الجمهورية الإسلامية اثبتت انها تدافع عن سلامة أراضيها في أصعب الظروف ولا تهاب شيئاً». ان المحتلين البريطانيين للعراق أرادوا من خلال دخول المياه الاقليمية الإيرانية اختبار ايران، لكنهم تلقوا رداً حازماً».

ونفى البيت الابيض الاميركي ان يكون الافراج عن الجنود البريطانيين يعكس تغييرا في الموقف الايراني، مؤكدا وجوب ان تعلق طهران نشاطاتها النووية الحساسة. وقال المتحدث باسم مجلس الامن القومي غوردن جوندرو «سيظهرون انهم اكثر انسجاما مع الاسرة الدولية اذا امتثلوا لقرارات مجلس الامن وعلقوا نشاطات تخصيب واعادة معالجة اليورانيوم». وقال للصحافيين «اننا مسرورون لاطلاق سراح جنود البحرية. لكننا كنا نتمنى لو لم يعتقلوهم في الاساس».

الى ذلك، نفى قائد القوات المركزية الأميركية الأدميرال وليام فالون وجود اي نية لدى بلاده لضرب إيران بسبب الملف النووي، لكنه أكد قلق دول المنطقة من نيات طهران. وقال فالون بعد لقائه الرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ: «لدينا ما يكفينا من مشاكل رئيسية في العراق، ولسنا مهتمين بعمليات عسكرية إضافية». وأضاف: «ان التعامل مع ايران ينبغي ان يتم عبر الجهود الديبلوماسية لإقناعها بان السعي الى امتلاك أسلحة نووية ليس فكرة جيدة».

وأشار فالون إلى انه لمس أثناء جولاته على دول المنطقة قلق قادتها من نيات إيران.

وفي موسكو قال نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر لوسيكوف ان الاتصالات الجارية بين بلاده وواشنطن «لا توفر أساساً للاعتقاد باحتمال تنفيذ عملية عسكرية ضد إيران في الأيام القليلة المقبلة»، فيما قال الجنرال يوري سولوفيوف قائد القوات الخاصة الروسية، إن «منظومة الدفاع الجوي الإيرانية قادرة على مقاومة غارات جوية أميركية».

ونقلت وكالة أنباء «نوفوستي» عن سولوفيوف قوله أن «لدى إيران منظومة قوية للدفاع الجوي مزودة انظمة صاروخية روسية مضادة للطائرات، تتيح مقاومة كل أنواع الطائرات الموجودة لدى الولايات المتحدة». كما أشار إلى «امتلاك إيران أنظمة فرنسية وأسلحة أخرى أجنبية».

العراق

تتمة الصفحة الأولى

تم التطرق الى هذا الأمر للمرة الأولى انه اذا عقد مؤتمر وزاري فإننا لن نستبعد أي اتصال على المستوى الديبلوماسي».

ومع الاشارات التي اطلقها بلير الى العلاقة الايرانية في حادث البصرة، الذي جاء قبيل ٤ ساعات تقريباً من عودة البحارة البريطانيين الذين احتجزوا في شط العرب قبل اسبوعين ونقلوا الى طهران، الا انه قال «من المبكر اتهام ايران بالحادث» الذي رفع عدد القتلى البريطانيين في العراق الى ١٤٠ منذ الغزو في العام ٢٠٠٣ كما ارتفع عدد قتلى الاميركيين الى ٣٢٦١، وفقاً لبيانات وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون).

ومع الهجمات المكثفة على قوات التحالف أسقط مسلحون في اللطيفية امس، مروحية أميركية، ما أدى الى اصابة أربعة من طاقمها بجروح. وافاد بيان للجيش الأميركي أن مروحية من طراز «بلاك هوك» تحطمت في مدينة اللطيفية الواقعة ضمن «مثلث الموت» في جنوب بغداد، وكان على متنها تسعة أشخاص هم أفراد الطاقم ومسافرون.

واوقعت سلسلة اعتداءات على مؤسسات اعلامية في العراق قتيلين و١٢ جريحاً ومخطوفاً واحداً، كان أحدها تفجير انتحاري بشاحنة نفايات مفخخة استهدف محطة إذاعة تابعة لـ «الحزب الاسلامي العراقي». وأوضحت مصادر أمنية عراقية أن ١٢ إعلامياً أصيبوا في انفجار الشاحنة التي قادها انتحاري استهدف مبنى قناة «بغداد» الفضائية التابعة للحزب الذي يتزعمه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

وافاد بيان للحزب الاسلامي أن الهجوم أدى إلى قتل مساعد مدير المحطة وجرح ١٢. وعثرت الشرطة على جثة الإذاعية العراقية خمائل محسن في حي الجامعة بعد يوم على خطفها أول من أمس في منطقة اليرموك عندما كانت متوجهة الى منزلها في منطقة حي العدل. كما أكدت الشرطة العراقية أن المسلحين استخدموا جثة خمائل لنصب مكمن لهم، إذ تعرضوا إلى إطلاق نار عندما كانوا يحاولون انتشالها.

وخطفت جماعة مسلحة عثمان المشهداني الذي يعمل مراسلاً لصحيفة «الوطن» السعودية ومجلة «الوطن العربي».

وفي عمان (أ ف ب) قرر حوالي ١٥٠ عالماً سنياً من داخل العراق وخارجه، في ختام مؤتمر استمر يومين في عمان، تشكيل «مجلس علماء العراق»، برئاسة نعمان عبدالرزاق علوش يساعده نائبان هما الشيخ أحمد عبدالغفور السامرائي ومحمد عياش الكبيسي، «ليسد فراغاً في ساحة العمل الشرعي والفقهي في العراق».

وأوضح بيان اصدره المؤتمرون ان «الفتوى يجب ان تكون صادرة عن جماعة من اهل العلم والدراسة والتقوى والأخذ بمبدأ الشورى في الفتوى، مع الابتعاد عن الفتاوى المتسرعة والعاطفية وفتاوى انصاف المتعلمين».

ودعا البيان الى «عدم التصدي للإفتاء من دون مؤهلات علمية معينة ولا يجوز الافتاء من دون التقيد بمنهجية المذاهب ولا يجوز لأحد ان يدعي الاجتهاد ويستحدث رأياً جديداً او يقدم فتاوى مرفوضة تُخرج المسلمين عن قواعد الشريعة وثوابتها وما استقر من مذاهبها».

خوجة

تتمة الصفحة الأولى

المملكة، قال السفير عبد العزيز خوجة لـ «الحياة»: «إن أبواب المملكة كانت ولا تزال مفتوحة أمام جميع الأخوة اللبنانيين وأهلا وسهلاً بهم في أي وقت يريدون التوجه إليها، لكنها تفضل في الوقت الحاضر أن تاتي اليها القيادات اللبنانية وهي متفقة على نقاط الاختلاف الأساسية، ومن جهتنا نبارك هذا الاتفاق بينهم... «ليس من مصلحة لأحد من القادة اللبنانيين التوجه الى المملكة حاملين معهم خلافاتهم بدلاً من أن ياتوا بكل ترحاب وهم متفقون على النقاط الرئيسية بما يسهل الوصول الى اتفاق ناجز، ونحن نقدم كل مساعدة ومؤازرة للتقريب في وجهات النظر بينهم في حال بقيت هناك أمور تحتاج الى تدخل منا، لكن الأساس أن ياتوا باتفاق. واظن أن لا بديل من الحوار بين الرئيس بري والشيخ سعد وكنا أول من دعا إليه ورحب به».

وأكد خوجة رداً على سؤال أن «لا نية للمملكة في إطلاق مبادرة والأمر متروك للبنانيين ولسنا في وارد الدخول كطرف الى جانب هذا الفريق او ذاك».

وأمل بأن «يتوصلا الى تفاهم قبل انتهاء الدورة العادية الحالية للبرلمان اللبناني ليكون في وسعهما بدعم من حلفائهما، الذهاب الى المجلس النيابي لاقرار الآلية التنفيذية للاتفاق وفق الأصول الدستورية». وتابع خوجة: «بعد ذلك يكون في وسع الجميع الاستعداد لمواجهة استحقاق رئاسة الجمهورية على قاعدة الاتفاق المنجز بينهما حول الأمور التي تناقش، ما يزيد الأمل بالوصول الى تفاهم في هذا الموضوع». وتمنى على الجميع «النظر الى هذا الموضوع ببصيرة كبيرة والتعاطي معه بمسؤولية عالية لإنقاذ بلدهم ومنع الوصول بلبنان مع دخول الاستحقاق الرئاسي الى فراغ لا تحمد عقباه خصوصاً بعد البيان الصادر عن مجلس المطارنة الموارنة الذي دق فيه ناقوس الخطر حول هذا الموضوع بالذات (الانتخابات الرئاسية) ومواضيع أخرى. لهذا اتمنى على الجميع ومن موقع الأخوّة والصداقة التي تربطني بهم، أن يدركوا دقة الوضع وخطورته وأن يتعاونوا لإنقاذ بلدهم قبل ان يدهمه الوقت».

في غضون ذلك اتهم زعيم «تكتل التغيير والإصلاح» النيابي العماد ميشال عون نواب الأكثرية بالتنازل، بسبب العريضة التي أرسلوها الى الامم المتحدة «عن السيادة اللبنانية» وبـ «الخيانة العظمى» وطالب بحل مجلس النواب، فيما رأى أحد اركان المعارضة النائب السابق سليمان فرنجية ان مجلس المطارنة الموارنة اصبح مثل «ورقة النعوة». وزاد: «سنبدأ معركة الاستقلال»، متهماً الأكثرية بـ «إلغاء الدولة اللبنانية».

ودخلت رئاسة الحكومة على خط السجال، فرد المكتب الإعلامي للسنيورة على بعض ما جاء على لسان بري في حديثه المتلفز، معتبراً ان اقتراح الأخير «ألا نبحث كلمة حكومة قبل ان ننتهي من موضوع المحكمة مسالة جيدة نرحب بها لانها بداية لإخراج المحكمة من التسييس».

ورداً على اتهام بري الحكومة بأنها لم تدفع للقرى التي حصل فيها تدمير شيئاً للتعويض عن اضرار العدوان الإسرائيلي، وإشارته الى «١٢٠ قرية فيها تصليح زجاج»، أكد المكتب الإعلامي للسنيورة ان في هذا «الكثير من التجني والظلم». وأورد رد السنيورة ارقاماً أشارت الى تقديم التعويضات في ٦٢٣ قرية وأن عدد الملفات التي تلقى اصحابها تعويضات بلغ ٦١٨٢٠ ملف وحدة سكنية في الجنوب لوحده توزعت على ٥٩٣١٨ ملفاً لوحدات اضرارها متفرقة و١٨٨٧ ملفاً لوحدات هدمت كلياً و٦١٥ ملفاً لوحدات هدمت جزئياً. وأوضح مكتب السنيورة ان عدد الوحدات السكنية التي لم يستكمل اصحابها معاملاتهم ١٦ ألف وحدة موزعة كالآتي: ٦٢٧ ملف هدم جزئي، ١٠٠٧٠ ملف ترميم و٥٢٩٠ ملف هدم كلي. وأضاف: «بات واضحاً ان ما أنجز في الجنوب يتعدى تصليح زجاج كما حاول ان يصور رئيس مجلس النواب». وأشار الى جهود «إنجاز طرق الجنوب وجسوره ومدارسه ومستشفياته اضافة الى الكهرباء والمياه والهاتف التي اعيد ترميم وإصلاح أغلبها وما تبقى هو القليل يبدو ان الرئيس بري لا يريد ان يراه». وأكد مكتب السنيورة ان هذه الأشغال تُنفذ إما مباشرة من الدولة أو من الأساليب الناجحة التي اعتمدت من طريق التبني من الأفراد والدول والمؤسسات المانحة ما ساعد في الإنجاز السريع، إزاء الخسائر والتدمير الفادح. وتطرق السنيورة الى التعويضات في ضاحية بيروت الجنوبية مؤكداً إنجاز ملفات ١٠٣ أبنية تضم ١٧٤٤ وحدة سكنية و٤٦٥ متجراً ومستودعاً وأن مضاعفة الأرقام يعيقها غياب الوثائق والأوراق الثبوتية لأصحابها. وأكد تلزيم ترميم وتدعيم اكثر من ٢٣٥ مبنى في الضاحية، وصرف شيكات لأكثر من ألف مستفيد.

ونفى السنيورة صحة قول بري ان الحكومة عندما شكّلت كان فيها الثلث المعطل وإعلانه ان في الوضع الحالي ليس معروفاً من هو الوزير الأصيل أو «البدل عن ضائع». وأكد ان وزراء حركة «أمل» يمارسون عملهم في وزاراتهم والرئيس بري «لم يوضح للرأي العام اذا كان وزراء «أمل» استقالوا فعلاً أم أنهم يمارسون عندما يحلو لهم ويعتبرون انفسهم مستقيلين عندما يريدون».

...ورد الحريري

وليلاً رد الحريري على طلب بري الحوار برعاية السعودية فرحب به «تحت سقف الموقف السعودي الرسمي المعلن على لسان السفير خوجة وعدد من المسؤولين السعوديين، والمتمثل في استعداد المملكة لاستضافة الإعلان عن أي اتفاق يتوصل إليه اللبنانيون في لبنان، من دون أي تدخل خارجي أو وصاية من أحد، وترحيب المملكة برعاية الإعلان عن هذا الإتفاق بصفتها الضامنة له ولحسن تنفيذه».

وتابع الحريري: «إننا مستعدون للتوجه إلى المملكة في أي لحظة بصفتها بيت جميع اللبنانيين. كما أننا لسنا بحاجة للتذكير بما يكنه اللبنانيون وما يكنه تيار الرئيس الشهيد رفيق الحريري وعائلته في شكل خاص، من احترام ووفاء للمملكة العربية السعودية ولشعبها وحكومتها وقيادتها وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز».

وأكد الحريري «الالتزام بعروبة لبنان وقضيته وبالإجماع العربي في شكل مطلق، وسعينا الأمس واليوم وغداً إلى حل الأزمة السياسية في لبنان بين اللبنانيين، لنستجيب إلى أي دعوة يشرّفنا بها خادم الحرمين الشريفين إلى المملكة لإعلان اتفاق سياسي شامل برعايتها الأخوية هو التزام مطلق أيضاً». وأضاف: «هذه التزامات تنطلق من فهمنا العميق لضرورة تحصين إنجازات استعادة السيادة العربية على قضية فلسطين واستعادة قرار العرب للعرب، ومن التزامنا الموقف الرسمي الصادر عن الحكومة السعودية في جهودها التي يمثلها السفير خوجة لحل الأزمة في لبنان». واعتبر ان المملكة «أرض لتلاقي اللبنانيين وليس افتراقهم، ولاعلان اتفاقهم وليس اختلافهم، ورعاية ما يجمعون عليه وليس ملاحظة غياب اجماعهم، وضمان تنفيذ إرادتهم ودعمها وليس تشرذمها وشللها».

بان وازمة المحكمة

وفي نيويورك (ا ف ب)، اعلن الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ان الرئيس بري طلب من السعودية تنظيم مؤتمر للاطراف اللبنانية لايجاد مخرج لازمة المحكمة. وقال بان للصحافيين انه اطلع مجلس الامن على مبادرة بري، موضحا ان الاخير اقترح مشاركة مستشار الامم المتحدة للشؤون القانونية نيكولا ميشال في المؤتمر. واضاف ان بري «طلب من السعودية تنظيم اجتماع تشاوري، كما طلب ان يشارك فيه ميشال لتقديم خبرته»، مضيفا «اذا ما وافق الاطراف، فانني مستعد لارسال ميشال الى هذا المؤتمر». ولم يوضح بان اي تاريخ ومكان محتمل لعقد المؤتمر.

واعرب عن امله «ان يتيح هذا الاجتماع للحكومة وللشعب اللبناني اتخاذ الاجراءات الدستورية الضرورية» لانشاء المحكمة ذات الطابع الدولي. وشدد على ان «تشكيل هذه المحكمة بدون ابطاء طبقا لما طلبه مجلس الامن امر بغاية الاهمية».

وقال المندوب الاميركي بالوكالة في الامم المتحدة اليخاندو وولف، ردا على اسئلة الصحافيين عن موقفه من اقتراح بري، ان واشنطن تود «النظر في هذا الاقتراح والاطلاع على رأي رئيس الوزراء اللبناني السنيورة في شأنه».